مراجعة و ملخص للتحضير للاختبار الأول في التربية للمواطنة

تم تحميل هذا الملف من موقع مناهج مملكة البحرين

موقع المناهج ⇦ مناهج مملكة البحرين ⇦ الصف الثالث الثانوي ⇦ تربية للمواطنة ⇦ الفصل الثاني ⇦ ملفات متنوعة ⇦ الملف

تاريخ إضافة الملف على موقع المناهج: 2025-11-04 16:24:41

المزيد من مادة تربية للمواطنة:	ملفات ا كتب للمعلم ا كتب للطالب ا اختبارات الكترونية ا اختبارات ا حلول ا عروض بوربوينت ا أوراق عمل منهج انجليزي ا ملخصات وتقارير ا مذكرات وبنوك ا الامتحان النهائي ا للمدرس

التواصل الاجتماعي بحسب الصف الثالث الثانوي

صفحة مناهج مملكة البحرين على فيسبوك					
المواد على تلغرام	التربية الاسلامية	اللغة العربية	اللغة الانجليزية	الرياضيات	

المزيد من الملفات بحسب الصف الثالث الثانوي والمادة تربية للمواطنة في الفصل الثاني

1	تعريف أهم المصطلحات الدولية وعملها
2	الأسئلة المهمة في التربية للمواطنة
3	التواريخ المهمة في مقرر وطن 301
4	الأسئلة المهمة في مقرر وطن 301
5	الملخص الكامل وطن 301

ملخص مقرر التربية للمواطنة وحقوق الإنسان

وطن301

(ملاحظة، الكتاب المدرسي هو المصدر الرئيسي للمراجعة)

إعداد أ. زينب رضا حسن

الدرس الأول: المجتمع الدولي

أولًا: المجتمع الدولي:

1. مفهوم المجتمع الدولي:

هو الإطار الذي يضمّ مختلف الكيانات السياسيّة التي تكون علاقاتها منظّمة وفق القانون الدولي، والمتمثّلة في الدول، والمنظّمات الدوليّة.

2. مميّزات المجتمع الدولي:

العالميّة

إذ يضمّ المجتمع الدولي كلّ دول العالم المستقلّة، فلا تنحصر تركيبته في دول دون غيرها، كما كان عليه الحال من قبل، حيث كان يقتصر على المجتمع الأوروبّي.

التنظيم

إذ أنّ المعاهدات والاتفاقيّات والتشريعات الدوليّة، تكشف عن تبلور نظام قانونيّ يحكم العلاقات بين مختلف كيانات المجتمع الدولي، رغم ما يوجّه لهذا التنظيم من انتقادات، لعلّ أبرزها عدم فاعليّة البعض منها.

المساواة في السيادة:

إذ أنّ كلّ الدول تتمتّع بنفس المستوى من السيادة، فلا وجود لسيادة أعلى من سيادة أخرى، وهو ما يترتّب عليه: الاستقلالية في العلاقات الدوليّة؛ إذ إنه لكل دولة حرية في ممارسة صلاحياتها، مع عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

مكونات المجتمع الدولي

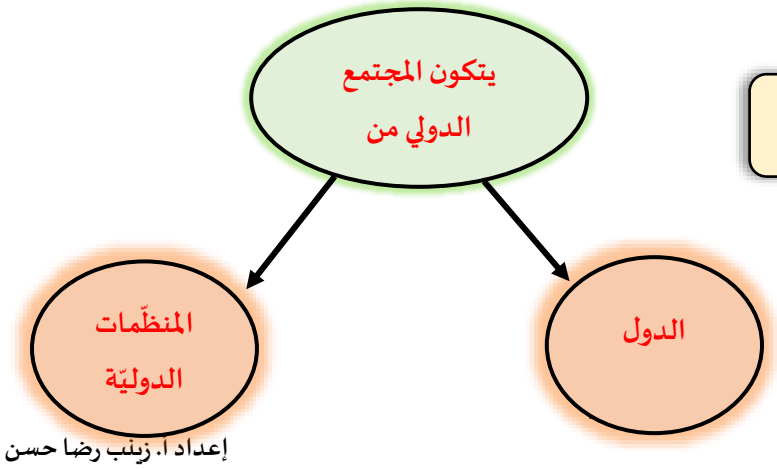

إعداد أ. زينب رضا حسن

1. الدولة

تعريف الدولة

يمكن تعريفها انطلاقًا من أركانها بأنّها مجموعة من الأفراد يستقرّون في إقليم جغرافيّ محدّد، ويخضعون لسلطة سياسية مستقلة ذات سيادة.

أركان الدولة

الشعب:

ويعتبر العنصر الطبيعي لوجود الدولة، وهو جملة السكان المستقرّين على إقليمها، ولا يشترط في الشعب:

- عدد معين (قلّ أو كثر)؛ فالتباين العددي لا يؤثّر على وجود الدولة.

- وحدة اللغة والدين والعادات والتقاليد، وإنّ مثّلت عامل ترابط وتلاحم.

الإقليم:

ويعتبر المدى الجغرافي للدولة؛ ويتكوّن من ثلاثة أنواع من الأقاليم:

- الإقليم البرّي: وهو الرقعة الترابيّة التي يعيش عليها شعب الدولة.

- الإقليم البحري: وهو المجال المائي المحيط بالإقليم البرّي.

- الإقليم الجوّي: وهو الفضاء الجوّي الذي يغطّي الإقليمين البرّي والبحري.

السيادة:

وهي السلطة العليا للدولة على إقليمها ومن فيه، ومؤسّساتها عبر سلطاتها السياسيّة، ويشترط فيها أن تكون:

- مستقلةً أيّ أنّها تتمتّع بإرادة حرّة داخليًا أو خارجيًا.

- وحيدةً: لا يشاركها فيها سلطة غيرها.

- فعليّة: تحتكر وسائل الضغط والإكراه المادّي والقانوني (الجيش، الأمن، تنفيذ القوانين).

2. المنظمات الدوليّة

تعريف المنظمة الدوليّة

هي هيئة تتكون من مجموعة من الدول، تنشأ من خلال اتفاق دولي يأخذ أشكالًا مختلفة (معاهدة، ميثاق، اتفاق)، من أجل تحقيق أغراض ومصالح مشتركة، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية التي تميزها عن الدول الأعضاء المكونة لها، في المجال الدولي.

مميزات المنظمة الدوليّة

الصبغة الدولية:

ينتمي أعضاء المنظمة الدولية إلى دول وبلدان مختلفة سواء كانوا دولًا، أو أفرادًا، أو منظمات؛ وذلك بحسب طبيعة نوعية المنظمة الدولية.

الاتفاق:

تنشأ المنظمة الدولية استنادًا إلى اتفاق دولي بين الدول الأطراف المكونة لها، ويعد هذا الاتفاق بمثابة الوثيقة المنشئة للمنظمة الدولية، ويحدد هذا الاتفاق كل ما يهم الجوانب القانونية الخاصة بالمنظمة الدولية، من حيث أعضائها، وشروط الانتماء إليها، ومؤسساتها، وأهدافها، وطرق عملها.

الاستقلالية:

من آثار تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية، استقلاليتها عن الأعضاء المكونين لها، حيث يكون لها إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأطراف فيها؛ ولهذا فإن القرارات أو التوصيات التي تصدر عن الدول الأعضاء في المنظمة، سواء كانت بالأغلبية أم بالإجماع، تنسب إلى المنظمة الدولية، وليس للدول الأعضاء فيها.

أصناف المنظمات الدوليّة

المنظمات الحكومية:

يطلق هذا التعبير على المنظمات الدولية التي تنشأ باتفاق دولي، والتي يكون التمثيل فيها للحكومات، فيحضر اجتماعات المنظمة مندوبون عن حكومات الدول الأعضاء، ويعبرون بصفتهم هذه عن مواقف حكوماتهم ووفق تعليماتهم، فأقوالهم وأفعالهم في المنظمة تلزم حكوماتهم، مثل منظمة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربيّة، مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، الاتحاد الإفريقي...

المنظمات غير الحكومية:

ويطلق هذا التعبير على المنظمات التي لها دور بارز في خدمة الإنسانيّة، والتي يكون فيها التمثيل لأفراد أو جمعيات أو منظمات أهلية بصفتهم الشخصية، ولا يلزمون في أقوالهم وأفعالهم الدول التي ينتمون إليها بالجنسية، فهي منظمات دولية غير حكومية؛ لأن أعضاءها ينتمون إلى جنسيات مختلفة، لكن لا يعبرون عن مواقف وآراء حكوماتهم، مثل منظمة السلام الأخضر، أطباء بلا حدود، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أطباء العالم...

ثانيًا: مبادئ المجتمع الدولي:

تعزيزا للأمن الدولي، وصيانة للسلام في العالم، وإنماء للعلاقات الدولية، والتعاون بين الدول، سعى المجتمع الدولي إلى القيام على جملة من المبادئ من أهمها:

1.مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

ويقصد بهذا المبدأ أن جميع الدول متساوية أمام القانون، وهي أعضاء متساوية في المجتمع الدولي مهما اختلفت من حيث الحجم أو القوة الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية...

من نتائج مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

- تمتع الدول بكامل الحقوق دون أي تدخل خارجي.
- ممارسة السيادة في إطار التزامها بنفس الواجبات على المستوى الدولي .
- احترام شخصية الدولة واستقلالها.

من مظاهر مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

- أن تكون الدولة صاحبة النفوذ والاختصاص على إقليمها، وصاحبة القرار في علاقتها الدولية.
- للدولة أن تختار بحرية نظامها السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي دون أدنى تدخل في شؤونها.
- سيطرة الدولة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

2. مبدأ تنفيذ الالتزامات بحسن نية:

ويعني أن الدول مطالبة بتنفيذ التزاماتها التعاقدية نحو بقيّة الدول الأخرى تنفيذًا دقيقًا فيما يتعلق بمضمون الالتزام وتوقيته ونوعيته بكل أمانة وإخلاص، ودون محاولة للتحايل والخداع.

وتتمثل أهمية هذا المبدأ في أن يقوم تنفيذ الالتزامات الدولية على الرغبة والنية الحسنة للدول، خاصة مع عدم وجود هيئة تنفيذية دولية في العلاقات الدولية تلزم الدول بتطبيق القانون.

3. مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية:

ويشير إلى أنه لا يمكن لأي دولة أن تلتجئ في علاقاتها مع بقية الدول إلى القوة، أو التهديد بها لتحقيق أغراض ومصالح محددة، سواء كانت هذه القوة متمثلة في الضغوطات العسكرية، أو السياسية، أو الاقتصادية، وذلك حفاظا على الأمن والسلم الدوليين.

وتكمن أهمية هذا المبدأ في تعزيزه لفكرة حل الخلافات والنزاعات الدولية بالطرق السلمية مثل التفاوض، والوساطة، والتحكيم، والتسوية القضائية (...)

4. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

ونعني به حظر التدخل الذي تقوم به دولة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، فهو عبارة عن تصرف تقوم بمقتضاه دولة بفرض إرادتها على دولة أخرى من خلال إجبارها على تنفيذ، أو عدم تنفيذ عمل ما؛ وذلك بممارسة الضغط بمختلف أشكاله السياسي والاقتصادي والنفسي.

وتتمثل أهمية هذا المبدأ في ضمانه لجملة من الحقوق الأساسية للدولة والتي تتمثل في:

- حماية سيادة جميع الدول واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية، ووحدتها الوطنية، وأمنها.
- المساواة بين الدول لا سيما في سيادتها وقدرتها على اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- حق التصرف في مواردها الطبيعية.
- حق إدارة شؤونها الخارجية بكل حرية ودون ضغوطات.

الدرس الثاني: الطرق السلمية لحل الخلافات والنزاعات الدولية

أولًا: مفهوم الخلافات والنزاعات الدوليّة:

1. تعريف الخلافات والنزاعات الدوليّة:

عرّفت محكمة العدل الدولية النّزاع بأنّه: عدمُ الوفاق في مسألةٍ من القانون أو الواقع بين طرفين مُعيّنين، أو هو التّعارُض في المصالح أو الدّعاوي القانونية بين طرفين.

2. أنواع الخلافات والنزاعات الدولية

الخلافات والنزاعات القانونيّة:

وتنتج عن قراءات وتأويلات متباينة للمعاهدات والاتفاقيّات الدوليّة.

الخلافات والنزاعات الحدوديّة:

وتتعلّق برسم الحدود بين الدول والتي تعدّ أهمّ عامل للخلافات والنزاعات القانونيّة وأكثرها انتشارًا وتأثيرًا في العلاقات الدوليّة.

الخلافات السياسيّة: تتعلّق باختلاف التوجّهات والرؤى كالاختلاف بين الأنظمة الديمقراطيّة والأنظمة الدكتاتوريّة أثناء الحرب العالميّة الثانية، أو الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

الخلافات الاقتصاديّة: وتتعلّق بتناقض المصالح والتنافس في الموارد والثروات والأسواق ومحاولة فرض نموذج اقتصادي...

إعداد أ. زينب رضا حسن

3. أركان الخلافات والنزاعات الدولية

لا يعدّ النزاع دوليًّا إلاّ إذا توفّرت فيه الأركان الآتية:

الأطراف

تفترض الخلافات والنزاعات الدوليّة وجود طرفين على الأقل.

الدوليّة

يشترط في أطراف النزاع أن يكونوا من أشخاص القانون الدولي (الدول، المنظّمات الدوليّة). أمّا إذا كان النزاع بين عناصر طرف واحد (دولة واحدة)؛ فإنّه يعتبر نزاعًا داخليًا، كما يعتبر النزاع بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي نزاعًا داخليًا غير دوليّ.

المنازعة

موضوع النزاع (دو افع وأسباب) قانونيًّا كان أو حدوديًّا أو سياسيًّا أو اقتصاديًّا...

ثانيًا: الطرق السلميّة لحل الخلافات والنزاعات الدوليّة:

حفظًا للسلم والأمن الدوليّين، وتجنّبًا لما يمكن أن ينتج عن توتّر العلاقات الدوليّة من آثار مدمّرة، حدّدت هيئة الأمم المتّحدة نوعين من الطرق السلميّة لحلّ الخلافات والنزاعات الدوليّة، وهما:

- الطرق السياسيّة
- الطرق القضائيّة

إعداد أ. زينب رضا حسن

1. الطرق السياسيّة لحل الخلافات والنزاعات الدوليّة:

1.المفاوضات:

هي مباحثات بين أطراف النزاع، يتمّ من خلالها مناقشة المسائل الخلافيّة بينها، وتبادل وجهات النظر حولها، من أجل تقريب الرؤى، ومحاولة إيجاد الحلول التي من شأنها أن تنهي النزاع وترضي جميع الأطراف. وعادة ما تكون هذه المفاوضات من مهامّ السلطة التنفيذيّة (رئيس الدولة، رئيس الحكومة، وزير الخارجيّة)، ولا تكون هذه المفاوضات ملزمة لأطراف النزاع إلاّ إذا كانت مكتوبة.

2.المساعي الحميدة:

هي شكل من أشكال المبادرات الودّيّة، تتمثّل في قيام طرف ثالث محايد (دولة أو منظمة دولية أو شخصية ذات مركز رفيع) بالتقريب بين وجهات نظر الدول المتنازعة والجلوس على طاولة المفاوضات، وكلّ ما يقدّمه الوسيط (إذا طُلِب منه) يعتبر مشورةً لا تتمتّع بصفة الإلزام، إذ يمكن للأطراف المتنازعة قبولها أو رفضها.

3.الوساطة:

هي درجة متقدمة من المساعي الحميدة، تتمثّل في قيام طرف ثالث محايد بتقديم اقتراحات وحلول تستهدف التسوية لخلاف قائم بين الدولتين المتنازعتين.
والحلول التي يقدّمها الوسيط لا تكون ملزمة لأطراف النزاع.

4.التحقيق:

هو إجراء يتم من خلاله اللجوء إلى فحص ودراسة وقائع النزاع وبيان أسبابه، من خلال لجنة يتم تعيينها من قبل أطراف النزاع، وتقوم بتقديم تقرير في ذلك، لذلك اعتبر التحقيق وسيلة تساعد على حلّ النزاع.

5. التوفيق:

هو أسلوب حديث يتم من خلاله إحالة ملف النزاع إلى جهة أو لجنة محايدة يُعهد لها فحص أسباب النزاع ووضع الحلول والمقترحات التي تستهدف تسوية الخلاف، من دون أن تكون لها صفة الإلزاميّة.

2. الطرق القضائيّة لحل الخلافات الدوليّة:

تنقسم الطرق القضائيّة لحلّ الخلافات والنزاعات الدوليّة إلى طريقتين هامّتين:

- التحكيم الدولي
- القضاء الدولي

أولًا: التحكيم الدولي:

1. تعريف التحكيم الدولي:

عرّفته المادّة 37 من اتفاقيّة لاهاي للعام 1907م، على أنّه: "طريقة لتسوية المنازعات بين الدول بمعرفة قضاة يتمّ اختيارهم من قبل هذه الدول وعلى أساس احترام القانون، وينطوي اللجوء إليه ضمنا على تعهّد بالامتثال بحسن نيّة لقرار التحكيم".

الأسس التي يقوم عليها التحكيم الدولي كآلية قضائية الآتية:

الخضوع للقانون الدولي:

أي أنّ كلّ الخلافات والنزاعات التي تُعرض على التحكيم الدولي، تُحلّ وفق القواعد القانونيّة الدوليّة التي تحدّد الحقوق وتفرض الالتزامات.

وجود هيئة قضائيّة:

بمعنى أنّ كلّ الخلافات والنزاعات الدوليّة يتولّى النظر فيها قضاة والذين يطلق عليهم مُحكّمين، يتمّ اختيارهم بالتو افق من أطراف الخلاف.

وجود اتّفاق:

بمعنى أنّه تعبّر أطراف الخلاف عن إرادتها في الخضوع إلى التحكيم والتزامها بنتائجه، وتعبّر الدول عن هذه الإرادة عبر اتّفاق أو معاهدة بينها.

الطابع الإلزامي:

بمعنى أنّ أحكامه تكون ملزمة لجميع الأطراف.

مميّزات التحكيم الدوليّ:

1- المرونة: ويمكن أن نتبيّنها من خلال:

❖ تشكيل التحكيم وفق ما يناسب أطراف النزاع.

❖ حريّة أطراف النزاع في اختيار المحكّمين (القضاة).

❖ تمتّع المحكّمين بقدر كبير من الحريّة في إجراءات عملهم دون التقيّد بأنظمة قانونيّة أو رسميّة شكليّة، تكبّلهم؛ من أجل التوصّل إلى حكم عادل.

2- السرعة:

وهي حل الخلافات في أقرب وقت ممكن والحدّ من إمكانيّة تداعيات آثاره السلبيّة على العلاقات الدوليّة.

ثانيًا: القضاء الدولي: يتجسّد هذا القضاء في محكمة العدل الدولية.

تعريف محكمة العدل الدوليّة:

هي " الأداة القضائية الرئيسية" لهيئة الأمم المتّحدة، وتباشر وظائفها وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي.

الأطراف الخاضعة لمحكمة العدل الدوليّة:

- كلّ الدول الأعضاء في "الأمم المتحدة".
- يجوز لدولة غير منضوية في الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن.

تركيبة محكمة العدل الدوليّة:

- تتركب من خمسة عشر قاضيا من القضاة المستقلين.
- يتم انتخاب القضاة لمدة تسعة أعوام، عن طريق مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.
- ينتخب القضاة من ذوي الصفات الخلقية العالية، ومن ذوي المؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القضائية، أو من المشهود لهم بالكفاءة في القانون الدولي، بغض النظر عن جنسيتهم.

طبيعة أحكام محكمة العدل الدولية:

- يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة بالاحترام والالتزام بأحكام محكمة العدل الدولية في أية قضية.
- في حالة امتناع أحد الأطراف في قضية ما عن الالتزام بحكم المحكمة، فيمكن للطرف الآخر اللجوء إلى مجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة.

الدرس الثالث : هيئات المجتمع الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين

أولًا: مفهوم السلم والأمن الدوليين.

يعتبر مفهوم السلم والأمن من المفاهيم التي تحظى بأهمية كبرى في العلاقات الدولية؛ على اعتبار التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي، والحاجة الماسة إلى احترام حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار والتنمية.

1 .تعريف السلم والأمن الدوليين:

مفردتان تطلقان على الحالة المستقرة التي تغيب فيها كافة أنواع العنف المادية والمعنوية، ويسود فيها الهدوء والأمن، بعيدًا عن شبح الحرب والخوف.

2.تطور مفهوم السلم والأمن:

تطور مفهوم السلم والأمن من معناه التقليدي المرتبط بنبذ الحروب والنزاعات إلى معناه الحديث الذي يرتكز على القيم الإنسانية المشتركة، ومن السلام المحلي إلى السلام العالمي، كما اتسع ليرتبط بالبيئة وحقوق الإنسان والتنمية.

ومن هذا المنطلق فمفهوم السلام تتداخل فيه مجموعة من العناصر:

صنع السلام:

مساعدة أطراف النزاع في الوصول إلى اتفاقات غايتها الاستقرار.

بناء السلام:

جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى المساعدة في الانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام، والحد من مخاطر انزلاق أي بلد في العودة إلى الصراع.

حفظ السلام:

الأنشطة الهادفة إلى تهيئة الظروف المناسبة للسلام الدائم، وتقوم قوات حفظ السلام بمجهودات كبيرة من قبيل؛ المساهمة في بناء مؤسسات مستدامة للحكم، ومر اقبة حقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإزالة الألغام.

ثانيًا: الهيئات الأممية لتحقيق السلم والأمن.

الأمم المتحدة:

حفظًا للسلام ومنعًا للحروب، ولآثارها المدمرة، أُنْشِئت هيئة الأمم المتحدة عام 1945م كتعبير عن الحاجة الماسة لوجود منظمة دولية قادرة على تحقيق هذه الغايات. كما تمّ وضع ميثاق للهيئة وقعت عليه 51 دولة في سان فرانسيسكو عام 1945م و انضمت إليه غالبية دول العالم بعد ذلك.

1.أهداف هيئة الأمم المتحدة:

- حفظ السلم والأمن الدوليين ومنع الحروب.
- إنماء العلاقات بين الأمم على أساس مبدأ الاحترام المتبادل.
- تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.
- تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا.

2.دور الهيئة في صون السلم والأمن:

تتخذ هيئة الأمم المتحدة مجموعة من الوسائل والأنشطة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أبرزها:

الدبلوماسية الوقائية والوساطة:	حفظ السلام:	بناء السلام:	مكافحة الإرهاب:	نزع السلاح:
تتمثل في منع النزاعات عن طريق استخدام الدبلوماسية ومكاتب المساعي الحميدة والوساطة كالمبعوثين الخاصين والبعثات السياسية.	وتشمل حماية المدنيين والمساعدة على نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، وتقديم الدعم لتنظيم الانتخابات، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، واستعادة سيادة القانون.	مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات، وخفض احتمال عودتها إليها من جديد؛ عن طريق وضع أسس متينة للسلم والتنمية الدوليين.	في هذا الإطار تم وضع 18 صكًّا عالميًّا يتصل بأنشطة إرهابية محددة، كما تم اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب عام 2006م.	جهود هيئة الأمم في العمل على نزع السلاح، ووضع حد لانتشار الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية.

- أجهزة الأمم المتحدة:

تتكون هيئة الأمم المتحدة من أجهزة رئيسة وأخرى فرعية إلى جانب الوكالات المتخصصة.

أولًا: أهم الأجهزة الرئيسة المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين:

1. **الجمعية العامة:** تتكون من جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة، ويكمن دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال:

- النظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن.
- مناقشة أي مسألة مرتبطة بحفظ السلم والأمن.
- لفت انتباه مجلس الأمن إلى الأحوال التي قد تعرض السلم والأمن للخطر.

2. **مجلس الأمن:** ويتكون من 15 عضوًا (5 دائمين و10 غير دائمين) ويسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين عن طريق:

- المبادرة إلى تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل من أعمال العدوان.
- توجيه أطراف النزاع إلى تسويته بالطرق السلمية./ * فرض جزاءات أو الإذن باستخدام القوة لصون السلم والأمن.

3. **الأمانة العامة:** تتألف من موظفين دوليين، تضطلع بالأعمال اليومية المتنوعة للمنظمة، وتشمل عدة إدارات ومكاتب من بينها إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب شؤون نزع السلاح. ومن مهامها لفت انتباه مجلس الأمن إلى أية مسألة ترى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن.

4. **محكمة العدل الدولية:** هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، مقرها لاهاي بهولندا، تختص المحكمة بالمهام الآتية:

- تسوية المنازعات بين الأعضاء.
- إصدار فتاوى إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

ثانيًا: من أهم الوكالات المتخصصة المعنية بحفظ السلم

1.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):

منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، رسالتها:

إرساء السلام، القضاء على الفقر، تحقيق التنمية المستدامة،و إقامة الحوار بين الثقافات.

دور المنظمة في حفظ السلم والأمن الدوليين في:

- تبني موضوعات السلام وثقافة السلام في مؤتمراتها العامة وفي برامجها و أنشطتها الدورية.
- صون السلم والأمن بالعمل من خلال التربية والعلم والثقافة.
- الإسهام في السلام الدائم، وتحقيق التنمية المستدامة.
- تمكين المتعلمين ليكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين.

2. منظمة العمل الدولية:

عملت هذه المنظمة، (وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة) على تحقيق الأهداف الآتية:

- تكريس مختلف المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل.
- خلق فرص متزايدة للنساء والرجال للعمل والدخل اللائق.
- تحقيق الحماية الاجتماعية للجميع.
- ترسيخ التعاون الثلاثي بين العمال، وأصحاب العمل، والإدارة.

ونتيجة لجهودها في دعم ثقافة السلام، ومبادراتها في إنفاذ الوصية المنقوشة على الوثيقة في جنيف: "من كان يبتغي السلام فليزرع العدل"؛ تمكنت المنظمة من نيل جائزة نوبل للسلام عام 1969م.

- الهيئات الإقليمية

1. تعريف الهيئات الإقليمية:

هي فرعٌ من فروع التنظيم الدولي تنشأ بموجب اتفاق بين مجموعة من الدول تجمعهم رابطة معينة جغرافية كانت أو اقتصادية أو تاريخية أو سياسية بهدف تحقيق مصالح مشتركة بينهم.

2. مشاركة الهيئات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين:

دور الهيئات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين :

- تعزيز الجهود الدولية ودعم القرارات الأممية العادلة.
- التعاون في مجال التسوية السلمية للمنازعات.
- التعاون في عمليات حفظ السلام.
- الدبلوماسية الوقائية لتفادي نشوب المنازعات، والحد من توسعها.

من أهم الهيئات الإقليمية التي تسهم في حفظ السلم العالمي:

جامعة الدول العربية:

منظمة إقليمية تجمع دول العالم العربي، وتعد بمثابة إطار للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي على أساس احترام سيادة الدول الأعضاء، وتلعب دورًا هامًا في حفظ السلام العربي والدولي من خلال:

• حل المنازعات بالوسائل السلمية؛ وفق المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية؛ ولهذا الغرض ثم إنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها.

• تكثيف التعاون مع مختلف التكتلات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحفظ السلم والأمن.

• إنشاء مجلس السلم والأمن العربي لدعم السلم والأمن والاستقرار، وتعزيز أسس الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي الإنساني، ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة أشكاله وجو انبه ...

مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

منظمة إقليمية سياسية و اقتصادية وعسكرية وأمنية عربية مكونة من ست دول تطل على الخليج العربي. ويسهم المجلس في تحقيق السلام والأمن الإقليمي والدولي من خلال:

• إقرار الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون عام 1987م.

• إقرار "الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب" عام 2002م.

• إقرار الخطة المشتركة لمواجهة حالات النزوح البشري الطارئة عام 2008م.إقرار الاتفاقية الأمنية عام 2012م.

• توقيع مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة عام 2018م والمرتبطة بالمجالات السياسية والتسوية السلمية للنزاعات وحماية المدنيين، والمشاركة الفاعلة للمرأة، وتبادل الخبرات في الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام.

• توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لمجلس التعاون وهيئة الأمم المتحدة للسلام عام 2019م بشأن آلية المشاورات وأطر التعاون المشترك.

الاتحاد الأوربي:

منظمة تضم 27 دولة، يتجلى دورها في تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال:

- التعاون الاستراتيجي مع هيئة الأمم المتحدة في تحقيق السلام العالمي كما نصت على ذلك معاهدة لشبونة، والاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمن.
- الشراكة والتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة.
- إنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن في بروكسل عام 2011م.
- دعم التعاون في المجال العسكري فيما يرتبط بحفظ السلم والأمن الدوليين.

واعترافًا بالجهود المبذولة من طرف الاتحاد والإنجازات التي حققها مُنح جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠١٢م.

الدرس الرابع: جهود مملكة البحرين في تحقيق السلم والأمن الدوليين

أولًا: مكانة السلم والأمن في سياسة مملكة البحرين.

تقوم سياسة مملكة البحرين على جملة من المبادئ من أهمها:

- مبدأ السلام.
- حماية المصالح الوطنية.
- تحقيق التعاون الدولي، ودعم القضايا العادلة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

1. **على المستوى الوطني:**

تضمّن دستور المملكة وميثاق العمل الوطني مبادئ وأحكام تهدف إلى نبذ العنف والإرهاب بمختلف صوره وأشكاله، وتعزيز ثقافة السلام ومبدأ التعايش السلمي؛ الذي يعد مطلبًا حتميًّا لتقدم المجتمع وازدهاره ودعامة أساسية للأمن والاستقرار، وتسعى المملكة لتعزيزه من خلال توفير بيئة آمنة محفزة للتطور والتقدم في كل المجالات تقوم على أساس:

- منع وردع الجريمة والسلوك غير الاجتماعي والأعمال المخلة بالنظام العام.
- تأمين السلامة العامة لجميع المواطنين والمقيمين والزوار وحماية المرافق العامة والخاصة.

إعداد أ. زينب رضا حسن

2. على المستوى الدولي:

تولي المملكة مكانة كبيرة لمبادئ السلم والتعايش في سياستها الخارجية؛ التي ترتكز على:

- المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.
- دعم الجهود الدولية لتعزيز الأمن والاستقرار في مختلف مناطق العالم.
- تفعيل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لباقي الدول.
- تقوية الروابط والعلاقات بين المملكة وكافة الدول والهيئات العربية والإقليمية والدولية.
- دعم كافة مبادرات السلام.

وقد شكل تنظيم المملكة لمنتدى رؤى البحرين وغيره من المؤتمرات واللقاءات الدولية؛ دليلا بارزًا على مكانة السلم والأمن في سياسة المملكة، والأهمية التي توليها لقضايا الأمن والسلام والتنمية.

ثانيًا: دور مملكة البحرين في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

- النهج السلمي في حل النزاعات الدولية

1-تمسك مملكة البحرين بالحلول السلمية:

- تتمسك مملكة البحرين بمبدأ حل النزاعات بالوسائل السلمية؛ من خلال التزامها بالآليات السياسية والدبلوماسية والقضائية المعتمدة من قبل المجتمع الدولي، وهو ما فتئت تذكر به في مختلف المناسبات والمحافل الدولية.

- تسعى مملكة البحرين بشكل مستمر في حل مختلف النزاعات باعتماد النهج السلمي، وذلك من خلال:

- دعم كل جهد تهدف تحقيق السلم والاستقرار في العالم والتصدي للعنف والإرهاب.
- المشاركة الفاعلة في مختلف التحالفات الإقليمية والدولية.
- مساندة القضايا العادلة.
- إنهاء النزاعات والصراعات في العديد من مناطق العالم.

2•مبادئ إحلال السلم والأمن الدوليين:

وتتمثل فيما تضمنته رسالة المغفورله بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء سابقًا بمناسبة تدشين اليوم العالمي للضمير من مبادئ أساسية من شأنها إحلال السلم والأمن، أهمها:

- التمسك بالطرق السلمية في حل النزاعات الدولية.
- إرساء أسس السلام.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- جدية التعامل مع الأوضاع المأساوية التي تعيشها العديد من الشعوب جراء الصراعات.
- وضع رؤية شاملة لمعالجة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

- المشاركة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

1.أبعاد مشاركة مملكة البحرين في حفظ السلم والأمن:

بعد سياسي:

ويتمثل في الإرادة السياسية للمشاركة الإيجابية في حفظ السلم والأمن في العالم.

بعد عسكري:

ويرتبط بالمشاركة في قوات حفظ السلام الدولية.

بعد إنساني:

ويتجلى في تقديم المساعدات الإنسانية والمعونات الإنمائية.

2.مظاهر انخراط مملكة البحرين في حفظ السلم والأمن الدوليين:

تشارك مملكة البحرين وبشكل مستمر في حفظ وبناء السلام العالمي في مختلف أنحاء العالم، من خلال:

التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لحفظ السلم والأمن، وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، حيث انضمت المملكة إلى هذه المنظمات ودعمتها، كما التزمت بميثاق هيئة الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، و إقرار إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات حفظ السلام الصادر من الأمم المتحدة عام 2018م.

توجيه أنظار المجتمع الدولي إلى ضرورة مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد الأمن والسلام مثل النزاعات المسلحة والإرهاب، من خلال ترسيخ ثقافة الحوار بين شعوب العالم والتصدي لثقافة العنف، والدعم المستمر لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها عناصر رئيسة في أمن واستقرار العالم.

المساهمة في تسوية النزاعات بالطرق السلمية إما عن طريق الأنشطة السياسية والديبلوماسية أو الوساطة المباشرة وغير المباشرة.

مساندة ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية واللاجئين في مختلف بقاع العالم.

المشاركة في العديد من عمليات حفظ السلام.

وتعزيزا لهذا التوجه في انخراط مملكة البحرين في حفظ الأمن الدولي، جاء قانون قوة دفاع البحرين (المرسوم بقانون رقم (32) لسنة 2002) ليؤكد على دور قوة دفاع البحرين في هذا المجهود الدولي النبيل.

- استضافة العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية المعنية بالسلم والأمن.

تتميز مملكة البحرين بكونها ملتقى العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية والإقليمية، بحكم تجذر ثقافة التسامح والتعايش في المجتمع البحريني، وتنوعه الثقافي، و انفتاحه على العالم.

المؤتمرات التاريخية واللقاءات الدولية الهامة التي نظمتها مملكة البحرين والمعنية بالسلم والأمن :

إطلاق إعلان مملكة البحرين ومركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في لوس انجلوس بولاية كاليفورنيا الأمريكية.

استضافة المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب 9 نوفمبر 2014م.

تدشين مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي.

احتضان المملكة منابر السلام لجائزة محمد بن راشد للسلام الدولي كأول محطة في العالم.

تنظيم مؤتمر الشباب الدولي "شباب السلام" تحت رعاية رئيس المجلس الأعلى للشباب رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة (21 سبتمبر/ أيلول 2013م).

تنظيم منتدى "رؤى البحرين... رؤى مشتركة لمستقبل عالمي ناجح"، في مقر الأمم المتحدة تحت إشراف ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء وبالتعاون مع معهد الأمن العالمي.

تنظيم حوار المنامة الذي يعقد سنويا في عاصمة المملكة المنامة.

تنظيم المؤتمر الدولي الثالث لتطوير الذات "الطريق إلى السلام".

استضافة المملكة لعدد من القمم الخليجية والعربية والإسلامية.

- إشادة دولية لجهود المملكة ومواصلة دعم ثقافة السلام.

تحظى مملكة البحرين بمكانة متميزة ضمن المجتمع الدولي بفعل الجهود الكبيرة التي تبذلها في مجال حفظ السلم والأمن؛ وقد نالت هذه الجهود إشادة إقليمية ودولية، أثمرت العديد من المنجزات من بينها: (إنجازات المملكة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين)

إنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي بأمر ملكي.

تدشين كرسي الملك حمد للحواريين الأديان بجامعة سابينزا الإيطالية.

احتضان مملكة البحرين للمكتب الإقليمي لمعهد السلام الدولي بالشرق الأوسط بالعاصمة المنامة.

زيارة رجال السلام الحائزين على جائزة نوبل للسلام للمملكة.

تكريم رفيع المستوى من هيئات ومنظمات دولية لقيادات بحرينية؛ حيث حصل المغفورله بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء سابقًا على:

- جائزة شعلة السلام من جمعية تعزيز السلام كأول رئيس وزراء عربي ينال هذه الجائزة الدولية.
- ميدالية اليونسكو للسلام" والتي تحمل كلمة "السلام" بكل اللغات الرسمية للأمم المتحدة.
- درع التسامح من الاتحاد الدولي للسلام والمحبة (فوبال).

اختيار منظمة السلام والرياضة الدولية مبادرة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة كأفضل مبادرة عالمية من بين 781 مبادرة "1000 خطوة للسلام" التي نفذتها وزارة شؤون الشباب والرياضة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام.

الدرس الخامس: التضامن والتعاون الدوليين

خلّفت التطوّرات العلميّة والتكنولوجيّة في العالم جملة من الآثاروالنتائج، من أهمّها:

التفاوت بين الدول: حيث تُصنّف الدول إلى دول غنية وأخرى فقيرة، دول متقدمة ودول نامية، دول قويّة ودول ضعيفة.

التحديات المشتركة: حيث يعرف العالم انتشارًا للعديد من القضايا الكبرى، كالحروب والنزاعات، ومشاكل البيئة، الفقر والجوع، واللجوء، والإرهاب، ...

حتميّة تنظيم العلاقات الدوليّة: حيث إنّ التفاوت والتحديات المشتركة فرضت على كل دول العالم إعادة تنظيم علاقاتها على مبادئ: السلم، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأي التعاون والتضامن.

أولًا: معنى التضامن والتعاون الدوليين:

تعريف التضامن الدولي:

هو سلوك إنساني نبيل، يقوم على التآزر بين الدول ماديًا ومعنويًا، يبرز عند الكوارث والأزمات، ويكون عفويًا أو منظمًا. ويقوم التضامن الدولي عادة بين طرفين غير متكافئين، أحدهما ضعيفا، فقيرا، متضرّرا (الكوارث الطبيعيّة، المجاعات، الأمراض والأوبئة، الحروب الأهليّة...)، كما يمكن أن يقدّم إلى دول أكثر تطوّرا عند (الكوارث كالتسونامي، العمليّات الإرهابيّة...). ويشمل التضامن أيضا الأفراد والمنظمات الدولية والإقليمية ...

تعريف التعاون الدولي:

هو جملة المساعدات (الفنيّة، الخبرات، التجارب، البرامج، الخطط...) التي تقدّمها الدول لبعضها البعض بشكل منظّم، ضمن برامج طويلة المدى (برامج تنمويّة) أو مهمّات محدودة. ويشمل هذا التعاون الدولي مختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان). ولا يقتصر التعاون الدولي على الدول فحسب، بل يشمل كذلك منظمات دولية أو إقليمية حكومية أو غير حكومية، كما يكون ثنائيا (بين دولتين، أو بين دولة ومنظمة دولية)، أو متعدد الأطراف.

ثانيًا: دو افع التضامن والتعاون الدوليين والحاجة إليهما:

1-المشكلات المؤثّرة في العلاقات الدوليّة:

مشكلة التفاوت: تتفاوت بلدان العالم فيما بينها في مختلف المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... لذلك نتحدّث عن صنفين من الدول: الدول الغنية والمتطورة، والدول الفقيرة والنامية.

مشكلة تفشّي الآفات والكوارث والحروب: تعرف العديد من البلدان آفات متنوّعة مثل الفقر، والجوع، وانتشار الأمراض والأوبئة، والأمية، والهجرة، واللجوء... إضافة إلى ما تعرفه من كوارث طبيعية كالفيضانات والبراكين والزلازل، والمشكلات البيئية... كما توسعت دائرة النزاعات والحروب، وتنامت ظاهرة الإرهاب...

2-انتشار هذه المشكلات وتوزعها بين دول العالم:

انتشارها في الدول الفقيرة والنامية: تتمركز هذه الآفات (الفقر، والجوع، وانتشار الأمراض والأوبئة، والأمية، والهجرة، واللجوء، والكوارث الطبيعية، والمشكلات البيئية، والنزاعات والحروب، وتنامي ظاهرة الإرهاب ...) داخل البلدان الفقيرة والنامية.

انتشارها في الدول الغنيّة والمتطوّرة: إنّ الدول الغنيّة والمتطوّرة لا تعرف هذه النوعية من الآفات والكوارث، فلا وجود داخلها للفقر والمجاعة والأمراض والحروب الأهلية، والأمية ...

ورغم انحصار هذه المشكلات والآفات داخل بلدان دون أخرى، فإنّ ذلك لا يعني بالضرورة أنّ البقية في مأمن منها، إذ يمكن أن تنتقل إليها بطرق مختلفة عبر موجات اللجوء الكبيرة للفارّين من بلدانهم، أو من خلال تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حتى أن العديد من الدول المتقدمة منها أصبحت تعاني من العديد من الظواهر السلبية كارتفاع نسب البطالة، وظهور مؤشرات الفقر، والإرهاب، ولعلّ الأحداث الإرهابية التي عرفتها العديد من الدول الأوروبية خلال السنوات الأخيرة مثال بارز على ذلك كما حصل في (ألمانيا، فرنسا).

ثانيًا: الحاجة إلى التضامن والتعاون الدوليين:

- **مواجهة التحدّيات المشتركة:** وذلك من خلال نشر ثقافة التعاون والتضامن بينها، أي أن تتعامل كل مكونات المجتمع الدولي كمجتمع واحد لا مجموعة دول منفصلة، لأنّ ما يحدث في أيّ مكان من العالم يؤثّر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على بقيّة الدول، وهو الموقف الذي تبنته مملكة البحرين التي تعتبر أنه لا إمكانية لمواجهة التحديات المشتركة إلا بالتعاون الدولي، و" التفاعل الإيجابي مع منظمات الأمم المتحدة على اختلاف اختصاصاتها" وكذلك الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات التي أقرتها الأمم المتحدة، مثال ذلك انضمام مملكة البحرين "اختبار التضامن" لتجربة أول لقاح لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، و تعد بذلك أول دولة عربية تنضم إلى هذا الاختبار.

- **علل، حاجة البلدان النامية إلى التضامن والتعاون الدوليّين:**

أمام ما تعرفه هذه البلدان من مشكلات وكوارث في مختلف المجالات والميادين، تبقى غير قادرة بمفردها على مواجهتها، وتحقيق طموحاتها في التنمية والتطوّر، فهي مضطرّة على أن تتقبّل ما يقدّم لها من معونات وخبرات وتجارب وإمكانات تؤهّلها لتجاوز واقعها، وبداية التأسيس لمرحلة أفضل.

- **علل، حاجة البلدان المتطوّرة إلى التعاون والتضامن الدوليّين:**

يعتبر تكريس مبدأ التعاون والتضامن الدوليّين كإجراء وقائي واحترازي تعتمده هذه الدول؛ لحماية نفسها من آثار غياب التنمية في البلدان النامية والتي قد تنتقل إليها عبر موجات اللجوء والهجرة، أي أنّ هذه الدول وتحقيقا لاستقرارها واستقرار مواطنيها مدعوّة أن تمدّ يدها للمساهمة في تطوير البلدان النامية والتخفيف من حدة آثار مشكلاتها.

- **نحو تحقيق مجتمع دوليّ أكثر عدلًا:**

من حق جميع البلدان في العالم أن تتمتع بالحدود الدنيا من الرفاهية والحياة الكريمة اللائقة، في إطار من التعاون والتضامن الدوليين، تحقيقا للأمن والسلام الدوليين، وتكريسا للتعايش والتسامح بين جميع مكونات المجتمع الدولي؛ ومن هذا المنطلق تعدّدت مبادرات المجتمع الدولي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال إعلان الأمم المتحدة الرائد بشأن الحق في التنمية، عام 1986م، والذي اعتبر التنمية حقّ للجميع، وكذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفيّة 2000/9/8م، والذي التزم من خلاله كلّ رؤساء الدول والحكومات بجعل الحقّ في التنمية حقيقة واقعة وبالقضاء على الفقر.

الدرس السادس : مجالات التضامن والتعاون الدوليين وآلياتهما

أولًا: مجالات التضامن الدولي (نماذج):

1.مساعدة الأطفال:

من مظاهرها:

- ضمان حقوقهم في التعليم.
- ضمان حقوقهم في الرعاية الصحيّة والنفسيّة.
- حمايتهم من كافّة أشكال الانتهاكات: الجسدية، والنفسية، والجنسية ...
- حمايتهم من الاستغلال، وعمالة الأطفال، والعزلة ...

من مؤسّساتها:

تُعدّ منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" أكثر المنظمات الدولية اهتماما بقضايا الطفولة في العالم، وهي منظمة دولية تعمل على ضمان احترام حقوق الأطفال من خلال تنفيذ برامج بشراكة مع الدول والمؤسسات. تنشط في حوالي 190 دولة.

2.المساعدات الغذائية:

من مظاهرها:

- التزام مختلف مكونات المجتمع الدولي بتوفير المساعدات الغذائية الطارئة.
- الحرص على حصول ضحايا الكوارث على الغذاء الذي يحتاجونه، وخاصّة الفئات الأكثر ضعفًا.
- مساعدة السكان في إعادة بناء حياتهم، من خلال دعم البرامج التنمويّة في مناطقهم المتضرّرة ...

من مؤسّساتها:

- يُعَدُ برنامج الأغذية العالمي أكبر منظمة للإغاثة الإنسانية تُعنى بمكافحة الجوع في جميع أنحاء العالم، وهو إحدى منظمات الأمم المتحدة.
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية ...

3.مساعدة اللاجئين:

اللاجئ هو الشخص الذي يترك بلده ويطلب اللجوء والإقامة في بلد آخر غير موطنه؛ لأسباب تتعلق بالخوف والحروب والنزاعات المسلحة، وأحيانًا لأسباب اقتصادية تتعلق باستشراء الفقر وتردي الوضع المعيشي ونقص الموارد؛ الأمر الذي يضطّر معه إلى مغادرة بلده طلبًا للجوء وتأمينًا للحماية.

من مظاهرها:

- ضمان احترام اللاجئ ومعاملته معاملة إنسانيّة.
- ضمان احترام عادات وتقاليد اللاجئ وحقوقه العائليّة (مثل إبقاء أفراد العائلة مع بعضهم)، وعقائده الدينيّة.
- ضمان حقوق اللاجئ في الرعاية الصحيّة والنفسيّة.
- ضمان حقّه في التعليم.
- حظر انتهاك الكرامة الشخصيّة أو المعاملة المُهينة للاجئ.
- منع الترحيل القسري للاجئين، إلاّ في الحالات الاستثنائيّة ...

من مؤسّساتها:

-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

-الحركة الدوليّة للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ثانيًا: مجالات التعاون الدولي (نماذج):

1. التعاون الاقتصادي:

من مظاهره:

- وضع اتفاقيات بين الدول أو بينها وبين المنظمات الدولية من أجل رفع مستويات التبادل التجاري.
- التمتع بقروض وهبات مالية.
- مكافحة كل معوقات التنمية الاقتصادية.
- تبادل الخبراء والبحوث في مجالات تطوير معدلات النمو الاقتصادي.

من مؤسّساته:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ...

2.التعاون العلمي:

من مظاهره:	من مؤسّساته:
- التبادل العلمي والمعلوماتي والتقني. - الارتقاء بالمؤسسات التعليمية. - الاستفادة من الخبرات والاستشارات العلمية. - المشاريع العلمية والثقافية والتربوية المشتركة. - حماية المكونات الثقافية العالمية. - تطوير منظومة التعليم المهني. - تطوير منظومة التعاون الفني.	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). - المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا. - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). - المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، ...

3.التعاون البيئي:

من مظاهره:	من مؤسّساته:
نتبيّن هذا التعاون الدولي من خلال عقد العديد من المؤتمرات، و إبرام الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة. -مؤتمر نيروبي1982م والذي دعا إلى مساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعمليا، وتشجيع الزراعة ومحاربة الفقر. -مؤتمر ريو دي جينيرو المعروف "بقمة الأرض" 1992م والذي كان من أهدافه بناء مستوى جديد من التعاون بين الدول والعمل على الوصول إلى اتفاق عالمي تحترم مصالح كل الدول مع حماية الاندماج الدولي في البيئة العالمية. -اتفاقية كيوتو 1997م لخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة. - مؤتمر المتغيرات المناخية بباريس "كوب 21" 2015م، حول الاحتباس الحراري.	- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. - الوكالة الأوروبية للبيئة. - منظمة السلام الأخضر.

إعداد أ. زينب رضا حسن

ثالثًا: آليّات التضامن و التعاون الدوليّين

يكشف تنوّع آليات التضامن والتعاون الدوليّين عن:

- تجذّر ثقافة التضامن والتعاون الدوليين.
- السعي لبناء عالم أكثر أمنا وسلاما وعدلا.
- القدرة على التطور والتكيف مع مقتضيات التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

هناك نمطين مختلفين من آليات التضامن والتعاون الدوليين، وهما:

الأنماط التقليدية التضامن والتعاون الدوليين، والأنماط الجديدة للتضامن والتعاون الدوليين.

1.الأنماط التقليدية للتضامن والتعاون الدوليين:

وهي الآليات المعتمدة عند الكوارث والأزمات والتي تفترض سرعة التدخّل، ومن بينها:

التدخل المباشر: ويتمثّل في تقديم المساعدات للدول المنكوبة، خاصة في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة بهدف النجدة والإغاثة، مثل تقديم المساعدات الغذائية، والمساعدات الصحية ...، أي ما يعبّر عنها بالمساعدات العاجلة.

القروض والهبات: وتتمثّل في مساعدات مالية للدول المحتاجة سواء لمواجهة أمور طارئة كالكوارث الطبيعية، أو لدعم التعاون بين الدول، أو بينها وبين المنظمات الدولية لمواجهة مشكلات (بطالة، تلوّث ...)، أو تطوير قطاع معين (زراعة، صناعة ...). وتختلف الهبات عن القروض في عدم استرجاعها.

تبادل التجارب والخبرات: وتتمثّل في ايفاد الخبراء والفنيين للدول النامية -في إطار ما يعرف بالتعاون الفني الدولي-لنقل تجاربهم وخبراتهم وتوظيفها لمساعدة هذه الدول على تدعيم وتطوير بعض القطاعات كالتعليم، والصحة، والعلوم والزراعة، أو للتدريب في مختلف المجالات.

إعداد أ. زينب رضا حسن

2.الأنماط الجديدة للتضامن والتعاون الدوليين:

وهي الآليّات التي استحدثتها الدول الغنيّة والمتقدّمة إدراكًا منها لخطورة التحديات التي تهددها كاللجوء، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب:

الاتفاقيات:

التعريف: هي اتفاق مكتوب ملزم بين دولتين أو أكثر، يعبّر عن التقاء إرادات موقعيها على التعاون فيما بينهم في مجالات محدّدة، ويمكن أن يكون أطرافها دولًا ومنظماتٍ دولية.

الأهمّيّة: وتكمن أهمية هذه الآلية فيما ينتج عنها من التزامات وحقوق للأطراف المتعاقدة، التي تكون مجبرة على الالتزام بتعهداتها، بما يُعطي للتعاون الدولي طابعه الجدي والعملي ...

عقود الشراكة:

التعريف: هي اتّفاقات تلتزم بمقتضاها دولتان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك (إنتاجي أو استخراجي أو خدمي)، يقوم كل طرف فيها بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام بهذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، بهدف تحقيق منفعة مشتركة. وقد يتّخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة.

الأهمّيّة: تطوير نسق المبادلات التجاريّة، وتنشيط الاستثمارات، تركيز صناعة مستدامة، اكتساب التكنولوجيات والتحكم فيها، تطوير البنيات التحتيّة.

من المديونية إلى الاستثمارات:

التعريف: هي تحويل الديون إلى استثمارات وذلك من خلال تنازل الدائنين سواء كانوا من الدول أو البنوك الدولية عن جزء من ديونهم وتحويلها إلى مشروعات واستثمارات لفائدة الدول المَدِينة.

الأهمّيّة: دفع وتيرة الاستثمارات، وخلق مواطن شغل جديدة، وتنشيط الدورة الاقتصاديّة، والحد من المديونيّة ...

الدرس السابع : هيئات التضامن والتعاون الدوليين

أهمية هيئات التضامن والتعاون الدوليين:

- تتفوّق بمستويات التعاون والتضامن من مجرّد هِبَات أو اتّفاقيّات ثنائيّة... إلى إطار منظّم في شكل هيئات.
- تعالج مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية...
- تؤثّربشكل مباشرفي ضمان حقوق الإنسان في السلم والحياة والتنمية...

أولًا : في تأثيروأصناف هيئات التضامن والتعاون الدوليين:

أ- تأثير هيئات التضامن والتعاون الدوليين:

إنّ قيام دولة بمفردها في رعاية التعاون والتضامن الدوليّين اعتمادًا على مبادراتها وإمكاناتها الذاتيّة، لا يُقارن بوجود وجهود منظّمات دوليّة أو إقليميّة وذلك لعناصر التأثير الآتية:

1- تتألّف المنظّمة من أعضاء متعدّدين؛ ولذلك فهي تتفوّق غالبًا بالإمكانات عن إمكانات دولة بمفردها.

2- تفرض المنظّمة الالتزام، إذ أنّ الانضمام إلى أيّ منظّمة يحتّم على العضو التزامات قانونية وفق ميثاق هذه المنظّمة.

3- تؤدّي المنظّمة أعمالها بصورة جماعية من قبل كافّة الأعضاء، فتُنجزها بسرعة وإتقان، كما تكون بمثابة جرس إنذار حول القضايا الضاغطة عالميًا.

4- تتنوّع المقاصد والمسؤوليات وفقًا لتصنيف المنظّمة في قضايا التعاون والتضامن الدوليّين، لتشمل كلّ أو بعض هذه الشؤون: اللاجئين، والمناخ، والبيئة، الأوبئة، والغذاء، ومكافحة المخدرات والإرهاب، والتنمية ...

ب- أصناف هيئات التضامن والتعاون الدوليين:

حسب العضوية	حسب التمثيل	حسب الاختصاص	حسب النطاق
المفتوحة العضويّة: تتاح فيها العضويّة لكلّ دول العالم التي توافق على الالتزام بميثاق المنظّمة، كهيئة الأمم المتّحدة ومنظّماتها ووكالاتها المتخصّصة.	الحكوميّة: تكون فيها الدول ممثلة بحكوماتها مثل هيئة الأمم المتّحدة، والاتّحاد الأوروبّي وجامعة الدول العربيّة.	العامّة: تتناول مختلف المجالات مثل هيئة الأمم المتّحدة.	الأمميّة (العالميّة): يمتدّ نطاق عملها على مستوى عالمي ولا ينحصر ضمن منطقة جغرافيّة معيّنة. كهيئة الأمم المتّحدة، ومنظّمة التعاون الإسلامي، ومنظّمة (أوبك).
المغلقة العضويّة: تقتصر عضويّتها على بعض الدول التي تشترك مع بعضها في أسس معيّنة: دينيّة كمنظّمة التعاون الإسلامي، أو اقتصاديّة كمنظّمتي (أوبك) و(أوابك)، أو قوميّة كجامعة الدول العربيّة، أو أمنيّة مثل حلف شمال الأطلسي (NATO)، أو قد تكون ذات أسس مشتركة مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.	المستقلّة (غير الحكومية): يكون فيها التمثيل لأفراد أو جمعيات أو منظمات أهلية بصفتهم الشخصية، وليست ربحيّة، مثل منظّمة السلام الأخضر (Greenpeace).	المتخصّصة: ينحصر اهتمامها في مجال محدّد، مثل منظّمة البلدان المصدّرة للنفط (OPEC).	الجهويّة (الإقليميّة): تنحصر العضويّة فيها ضمن منطقة جغرافيّة معيّنة، كالاتّحاد الأوروبّي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

إعداد أ. زينب رضا حسن

ثانيًا: الهيئات الأممية (العالمية) نماذج بارزة:

الهيئات الأممية الحكومية

هيئة الأمم المتّحدة: أُنشئت عام 1945م، مقرّها مدينة نيويورك، وتتكون من 193 دولة عضو. تباشر مهامّها عبر أجهزتها الرئيسية (الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة...)، وكذلك عبر وكالاتها ومنظّماتها المتخصّصة (منظّمة العمل الدوليّة، منظّمة الصحّة العالميّة، منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والثقافة والعلوم، منظّمة الأمم المتّحدة للطفولة، منظّمة الأغذية والزراعة، ...). وتسترشد الأمم المتّحدة في عملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها؛ مثل: معالجة قضايا المناخ، والبيئة، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وحالات الطوارئ الصحية والإنسانية، والغذاء.

منظّمة التعاون الإسلامي: أُنشئت عام 1969م، مقرّها مدينة جدّة بالمملكة العربيّة السعوديّة، عدد أعضائها 57 دولة، موزّعة على 4 قارّات. وتعدّ ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وهي تعتبر الواجهة الممثّلة للعالم الإسلامي؛ تهدف إلى حماية مصالحه وتعزيز مكانته وعلاقاته في العالم، وتعزيز أواصر التضامن والتعاون بين أعضائها في مختلف المجالات: الطوارئ الإنسانية وحالات الكوارث الطبيعية، مكافحة الإرهاب والمخدرات، البيئة، التنمية المستدامة، كما تسعى إلى مساعدة الجماعات والمجتمعات المسلمة خارج الدول الأعضاء.

منظّمة الأقطار المصدّرة للنفط (OPEC): أنشئت عام 1960م، مقرّها مدينة فيينّا في النمسا، وتتمثّل أهدافها في:

1- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للبلدان الأعضاء .

2- تحقيق عائد عادل على رأس المال للمستثمرين في صناعة البترول .

3- تأمين إمدادات فعالة واقتصادية وعادية النفط للمستهلكين .

منظّمة التجارة العالميّة: أنشأت عام 1995م، مقرها مدينة جنيف في سويسرا، عدد أعضائها 164 دولة، تهدف إلى:

1- تحرير التجارة الدولية ممّا يسهم في تحسين المعيشة ودعم الدول النامية.

2- تسهيل عقد الاتفاقيات التجارية، بما يُنمّي الموارد العالميّة، والبيئة والتطور الاقتصادي العالمي.

الهيئات الأممية المستقلة
(غير الحكومية)

منظّمة الهلال الأحمر / الصليب الأحمر: هي حركة دوليّة مقرّها في مدينة جنيف في سويسرا، ترجع نشأتها إلى عام 1863م، تنتشر في كافّة دول العالم تقريبًا، تتكوّن الحركة من هيئات مستقلّة هي :اللجنة الدوليّة، والجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ترتكز على مبادئ من أهمّها الإنسانيّة والذي يتمثّل في تعزيز التفاهم والصداقة والتعاون والسلام الدائم بين جميع الشعوب. ومن أهدافها: حماية ضحايا الحروب، إغاثة المنكوبين من الكوارث، تنفيذ البرامج الصحيّة والاجتماعيّة.

منظّمة السلام الأخضر (green peace): أنشئت عام 1971م، مقرّها الرئيسي مدينة أمستردام في هولندا، لها مكاتب في أكثر من 40 دولة. تغلّبت على عوائق (التمويل، وتفاوت الوعي العام والأنماط المعيشيّة والبيئيّة،...)؛ فاكتسبت مكانة بارزة، محقّقة أهدافها البيئيّة المتمثّلة في: حماية التنوع البيولوجي بجميع أشكاله، ومنع تلوث وإساءة استخدام محيط الأرض والهواء والمياه العذبة، ووضع حد لجميع التهديدات النووية، ونزع السلاح العالمي، وتعزيز السلام واللاعنف.

ثالثًا: الهيئات الجهوية (الإقليمية) مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجًا:

أ. مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الهوية والمقاصد

نبذة عن أبرز المنظمات الإقليمية

برزت نماذج لهيئات إقليميّة، تتميّز عن الهيئات الأمميّة بروابط التشابه والتقارب والخصائص المشتركة بين دولها وشعوبها، ما يمكّنها من التأثير والاستمرار في دعم التعاون والتضامن الدوليّين، ومن أمثلتها:

جامعة الدول العربيّة، والاتّحاد الأوروبّي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنظّمة الدول الأميركيّة (OAS)، والاتّحاد الأفريقي (منظّمة الوحدة الإفريقيّة).

ومن أبرز المنظّمات الإقليميّة وأكثرها تأثيرًا في دعم التعاون والتضامن الدوليّين هو مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

هويّة مجلس التعاون: هو منظّمة إقليميّة، تتكوّن من 6 دول هي (الإمارات العربيّة المتّحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربيّة السعوديّة، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت)، تأسّس في 1981/5/25م، مقرّه مدينة الرياض، وتتكوّن من أجهزة تجتمع دوريًّا لإنجاز الأعمال المناطة بها.

أبرز أهدافه:

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء.

2- توثيق الروابط بين شعوب دول المجلس.

3-وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني.

5- إنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة.

تأثيره:

حظي مجلس التعاون بمكانة هامّة ومؤثّرة على المستويين الدولي والإقليمي نظرًا لعدّة عوامل أهمّها: موقعه الجغرافي وثروته النفطيّة؛ حقّق بفضلها إنجازات كبيرة في التعاون والتضامن الدوليّين.

ب. مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إنجازات التضامن والتعاون الدوليين

إنجازات مجلس التعاون على المستوى البيني لأعضائه:

في إطار التعاون البيني لدول المجلس عمل على العديد من المشاريع من أبرزها:

- مشاريع بنيويّة: (الربط الكهربائي والمائي، وجسر الملك فهد،...).

- مشاريع اقتصاديّة: (الاتّحاد الجمركي، السوق الخليجيّة المشتركة،...)؛ وصولاً لتحقيق المواطنة الاقتصاديّة.

- مشاريع اجتماعيّة وثقافيّة: (الحماية التأمينيّة الموحّدة، التنقّل ببطاقة الهويّة، توحيد المعاملة في المستشفيات والمدارس، دورة كأس الخليج ...).

- مشاريع أمنيّة وعسكريّة: (الشرطة الخليجيّة، قوّات درع الجزيرة).

إنجازات مجلس التعاون على المستوى الدولي:

حقّق المجلس إنجازات عديدة سواء على مستوى الدول (مثل الولايات المتّحدة، واليابان، الصين ...)، أو على مستوى المنظّمات الدوليّة (الأمم المتّحدة، جامعة الدول العربيّة، الاتّحاد الأوروبّي ...)، وتتمثّل في:

- حملات الإغاثة: وتتمثّل في المساعدات الغذائيّة والطبيّة وإيواء اللاجئين للمناطق التي تتعرّض لكوارث أو حروب.

- إنجازات اقتصاديّة وتنمويّة: تنمية التجارة والزراعة والصناعة وما يتعلّق بشؤون النفط والنقل والجمارك، والبنية التحتيّة، والبيئة، والمجالات الخدميّة كالتعليم والرعاية الصحيّة...

- إنجازات ثقافيّة: في الإعلام والسياحة والمعارض الثقافيّة والمحافظة على التراث والألعاب الرياضيّة ...

إنجازات أمنيّة وعسكريّة: في مكافحة الإرهاب والمخدّرات، ومكافحة الاتّجار بالأشخاص، المناورات العسكريّة، الشرطة الدوليّة (إنتربول)...

الدرس الثامن : جهود مملكة البحرين في تعزيز التضامن والتعاون الدوليين

يحظى العمل التعاوني والتضامني في مملكة البحرين بأهمية بالغة، تجسدت من خلال:

- الرعاية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه لهذا العمل الإنساني.
- ترسيخ العمل التعاوني والتضامني لمملكة البحرين من خلال تكليف المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية (المؤسسة الخيرية الملكية سابقا)، بالإشراف على تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى مختلف الشعوب والدول المنكوبة.
- تبني مملكة البحرين لرؤية واضحة للعمل التضامني على المستوى الدولي.
- حضور مميز وفاعل لمملكة البحرين دوليا في مجال تعزيز التضامن و التعاون الدوليين.
- تقدير دولي لمملكة البحرين على دورها في دعم العمل الإنساني، وإرساء علاقات دولية أكثر أمنا وعدلا.

أولًا رؤية مملكة البحرين للتضامن و التعاون الدوليين.

تقوم رؤية مملكة البحرين على التضامن و التعاون الدوليين و على التعامل الإنساني المتحضر، والمتمدن، والواعي، وهو ما نَتبينه من خلال اعتبارها أن التعاون والتضامن الدوليين من:

1 . مقومات سياستها الخارجية:

انتهجت مملكة البحرين في علاقاتها مع بقية بلدان العالم، وفي مختلف دوائرها (الخليجية، والعربية، والإسلامية، والدولية) على سياسة خارجية تقوم على اعتبار السلام في العالم هدفا استراتيجيا لا يتحقق إلا من خلال:

- تعزيز سبل الحوار والأمن.
- تحقيق الرفاهية والتنمية عبر تعزيز علاقات التعاون والتضامن الدوليين.

إعداد أ. زينب رضا حسن

2. الآليات المساعدة على تحقيق التنمية:

قدم حضـرة صـاحب الجلالة الملك حمد بن عيسـى آل خليفة حفظه الله ورعاه رؤيته الحكيمة للتضـامن والتعاون الدوليين، والتي تتمثل في:

التمييز بين نوعين من المساعدات هما المساعدات "الإغاثية" الآنية، والمساعدات "في المشاريع التنموية":

المساعدات الإغاثية:

وهي التي تقدم إلى الدول المنكوبة بشـكل مسـتعجل، لمواجهة كارثة معينة كالأمراض والأوبئة، أو المجاعات، أو الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير... وعادة ما تكون هذه المسـاعدات كبيرة نظرا لحرص مختلف الدول على تقديمها، وكذلك آنية، بمعنى أن تأثيرها يكون محدودا في الزمن لارتباطها بحالة معينة وتنتهي أهميتها و آثارها بانتهاء أسبابها، كالأدوية، والمواد الغذائية ...

المساعدات التنموية:

وهي تلك المسـاعدات التي تقدم في شـكل مشـاريع تنموية كإنشـاء المسـتشـفيات، والمدارس، ومراكز التدريب، وحفر آبار...

ولئن أكدت مملكة البحرين من خلال تدخلاتها الإنسـانية في العديد من المناطق المنكوبة على أهمية المسـاعدات الإغاثية، فإن اختيارها كان مركزًا بدرجة أولى على الشـكل الثاني من المسـاعدات والمتمثلة في المسـاعدات التنموية وذلك للعديد من الاعتبارات:

- استدامة هذه المشاريع، حيث لن تكون مرتبطة بحادثة أو مناسبة محددة.
- المردودية والآثار، تكون أكبر إذ قد تمتد على أجيال متعاقبة، وتخلف آثارا دائمة تساعد في تحقيق التنمية المنشودة، فالمستشفى أو المدرسة أو مركز التدريب لن تتوقف آثارها ومردوديتها على فترة دون أخرى، في حين أن المسـاعدات الإغاثية كالأدوية، والمواد الغذائية... وعلى أهميتها وطبيعتها الاسـتعجالية الإغاثية، ينتهي مردودها و آثارها بالانتهاء مدة صـلاحياتها، أو بانتهاء أسبابها ودو افعها.

ولعل ما يؤكد أهمية رؤية مملكة البحرين إلى التعاون والتضـامن الدوليين، هذه الرعاية السـامية التي يوليها حضـرة صـاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه لهذا المجال، والتي تعززت بتكليفه لنجله سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة على إرسال الشحنات الإنسانية من خلال المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية.

ثانيًا: نماذج من جهود مملكة البحرين في مجال تعزيز التضـــامن و التعاون.

1. المقومات والجهود (نماذج):

1.مقومات التضامن و التعاون الدوليين لمملكة البحرين:

تكرست تقاليد التضامن والتعاون مع جميع الشعوب والدول، في مملكة البحرين نتيجة العديد من المقومات، أهمها:

- تأصل قيم "مساعدة الآخرين" والتضامن والتعاون معهم في المجتمع البحريني.
- حرص حضـــرة صـــاحب الجلالة الملك حمد بن عيســـى آل خليفة حفظه الله ورعاه، على دعم وتعزيز الرو ابط الإنسانية مع جميع الشعوب والأمم.
- ثبات مو اقف مملكة البحرين (قيادة، وحكومة، وشعبًا) على مد جسور التضامن والتعاون مع كل دول العالم.
- ثو ابت السياسة الخارجية لمملكة البحرين.

2. من جهود مملكة البحرين في تعزيز التضامن والتعاون الدوليين على النطاق الإقليمي:

التضامن مع الشعب الفلسطيني:

تأكيدًا لمو اقفها الثابتة من عدالة قضية الشعب الفلسطيني، كانت مملكة البحرين قيادة وحكومة وشعبا ولازالت في مقدمة الدول الداعمة والمساعدة للدولة الفلسطينية وشعبها. ومن نماذج هذا المد التضامني مع الشعب الفلسطيني:

8 يناير 2009م بمبادرة ســامية من حضـرة صـاحب الجلالة الملك حمد ن عيســى آل خليفة حفظه الله ورعاه، يتم الإعلان عن أول مبادرة للعمل الإغاثي بالمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة.

إنشـــاء اللجنة البحرينية الوطنية لإغاثة الشـــعب الفلســـطيني في غزة، وذلك لتوحيد الجهود الداعمة للشعب الفلسطيني.

مدرسة مملكة البحرين في قطاع غزة في ابريل 2012م، وتعتبر أكبر مدرسة في قطاع غزة تستقبل أكثر من 4000 طالباً وتحتوي على 52 فصلاً دراسياً ومزودة بكافة المرافق التربوية والتعليمية الضرورية، وتتوفر فيها بيئة مساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة، و فصلا دراسيا خاصا بالطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم،...

مركز مملكة البحرين الصحي بخان يونس، يقدم خدماته لأكثر من 130 ألف نسمة من اللاجئين الفلسطينيين، خدماته متعددة تشمل رعاية الطفولة والأمومة، ومرضى السكرى والضغط، ...

جمعية دير البلح، وتعمل على تمويل مجموعة من المشاريع لجمعية الصم والبكم، تمويل مشروع إفطار صائم للأسر الفقيرة، وتمويل مشروع كسوة العيد، ...

التضامن مع الشعب اليمني:

عاصفة الحزم:

بأمر من حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى القائد الأعلى شاركت قوة دفاع البحرين خلال عام 2015 في عمليات (عاصفة الحزم)، وتأتي هذه المشاركة:

تنفيذًا لاتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حماية للشرعية في اليمن.

دعما للأشقاء بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والدول العربية الشقيقة فيما يتخذونه من إجراءات حاسمة ضد كل ما من شأنه تهديد استقرار المنطقة.

أعلنت مملكة البحرين انضمامها للتحالف العربي في اليمن، فورتشكيله في الـ 26 من مارس 2015م، شاركت بسرب مكون من (12) طائرة تابعة لسلاح الجو الملكي البحريني بقوة دفاع البحرين في عمليات عاصفة الحزم.

إعادة الأمل:

تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، شاركت مملكة البحرين في هذه العملية في إطار إعادة الأمل والاستقرار للأشقاء في اليمن والتخفيف من معاناتهم.

تتمثل هذه العملية في مشاركة سفينة مملكة البحرين الفرقاطة «صبحا» في مهمة سلام نبيلة، حيث لعبت دورا كبيرا في وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية التي التزمت بها دول التحالف العربي في اليمن إلى الشعب اليمني بما في ذلك المساعدات التي تبرعت بها مملكة البحرين.

التضامن مع الشعب الصومالي:

كانت مملكة البحرين من الدول التي بادرت بالتحرك لإغاثة أشقائهم الصوماليين لمواجهة المجاعة الشديدة التي عرفتها جمهورية الصومال في 2011.

صدرت التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه بتولي المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية مهمة الإشراف على المساعدات الإنسانية والإغاثية وتقديمها إلى الشعب الصومالي، حيث تم رصد ثلاثة ملايين دولار لتلك المساعدات بشكل عاجل بعد التأكد من كافة الاحتياجات الأساسية، بالإضافة الى فتح باب التبرع لعموم الشعب البحريني من خلال تلفزيون البحرين.

تنفيذ عدد من المشاريع والتي تعتبر أول مشاريع تنموية يتم تنفيذها في الصومال منذ أكثر من عشرين عام. ومن هذه المشاريع:

مستشفى مملكة البحرين التخصصي في الصومال:

تم بناءه نظراً للحاجة المتأكدة إليه، يقدم خدماته لحوالي 3 ملايين نسمة كما يستقبل ما لا يقل عن 22,000 حالة في السنة، ويقدم مختلف الخدمات العلاجية.

حفر آبار مياه لتوفير الأمن الغذائي:

تم تنفيذ مشروع حفر 10 آبار مياه ارتوازية في مختلف مناطق الصومال تخدم أكثر 102 ألف شخص، أعاد هذا المشروع الحياة لأكثر من حوالي 250 قرية، التي تحولت إلى مناطق حيوية ونشطة، حيث يقوم الأهالي باستخدام الماء في حياتهم اليومية وسقي مواشيهم واستصلاح وزراعة أراضيهم.

مجمع مملكة البحرين العلمي:

ببناء مجمع مملكة البحرين العلمي تم إحياء جامعة مقديشو الوطنية بعد أن تدمرت من الحرب، ويشتمل على 7 كليات، ويقدر عدد الطلبة المنتسبين في الجامعة أكثر من 800 طالب وطالبة في مختلف التخصصات.

3. من جهود مملكة البحرين في تعزيز التضامن والتعاون الدوليين على النطاق الدولي:

من جهود مملكة البحرين في المجال العسكري للحفاظ على السلام الدولي

أسهمت مملكة البحرين ضمن الجهود الدولية في حفظ السلام، حيث شاركت:

- قوات حفظ السلام الدولية في أفغانستان.

- ضمن الجهود الدولية في مكافحة الارهاب الدولي والقرصنة في أعالي البحار.

- تنفيذا لأربعة قرارات تبناها مجلس الأمن الدولي عام 2008م، -تدعو جميع الدول إلى القيام بدوريات في الخليج والمياه قبالة الصومال حيث تهدد القرصنة المتزايدة القرصنة المتزايدة عمليات الشحن الدولية في أحد أكثر الممرات المائية ازدحاما في العالم-، أرسلت المملكة عددا من قطعها البحرية إلى خليج عدن.

من جهود مملكة البحرين في المجال الصحي:

- تنظيم الملتقى الإلكتروني الدولي لمكافحة فيروس كورونا بتاريخ 25 أبريل 2020م، بمشاركة أكثر من 600 من المتخصصين والاستشاريين، والعاملين في القطاع الصحي من مختلف الدول؛ في إطار مبادرات مملكة البحرين لتوثيق التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز الجهود المبذولة للتصدي لهذا الفيروس، وتبادل الخبرات بين مختلف الدول للحد من هذه الجائحة العالمية.

- مشاركة مملكة البحرين في الاجتماع المرئي من خلال التقنيات الإلكترونية عبر الإنترنت، والذي ترأسه مدير منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط، وبمشاركة وزراء الصحة بالإقليم، والمدراء الإقليميين لوكالات الأمم المتحدة التابعة لمنظمة الصحة العالمية، وذلك للتشاور وتبادل الخبرات في مجال التصدي لهذه الجائحة.

- الالتزام بتطبيق الإرشادات والتعليمات التوعوية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، والمعايير الدولية المعتمدة في هذا المستوى.

التضامن مع جمهورية باكستان الإسلامية:

في أغسطس 2010م، تقديم مساعدات إنسانية إغاثية عاجلة للمساعدة في إيواء المشردين والمتضررين وضحايا الفيضانات التي اجتاحت مناطق متعددة، تمثلت في:

- خمس شحنات من المساعدات الإنسانية بحمولة قدرها 220 طناً.
- كميات من البطانيات والخيام والسجاد بمواصفات عالية الجودة.
- عشرة وحدات لتنقية مياه الشرب.

التضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية:

دعم ضحايا إعصار كاترينا عام 2005م (تبرعات مالية).

التضامن مع دولة الفلبين:

بعد تعرض دولة الفلبين إلى إعصار مدمر (إعصار هايان) في فبراير 2014، بادرت مملكة البحرين بتقديم المساعدات الإغاثية العاجلة، والدعم الإنساني والمساعدات التنموية للمساهمة في إعادة بناء البلد، مثل توقيع اتفاقية لبناء مركزين للتدريب المهني يحملان اسم البحرين

التضامن مع جمهورية تركيا:

بعد الزلزال الذي أصاب جمهورية تركيا ودمر أجزاء من أراضيها في العام 2012 م، سارعت مملكة البحرين لنجدة الشعب التركي، فقامت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية بإرسال شحنتين من المساعدات الإغاثية إلى ضحايا الزلزال بجمهورية تركيا بحمولة قدرها 100طن.

الجوائز الدوليّة التي تقدمها مملكة البحرين خدمة للإنسانية:

1.جائزة عيسى لخدمة الإنسانية:

أنشـــأت بمقتضـى الأمر الملكي رقم (9) لسنة 2009م، تحت مسمى "جائزة عيسى للعلوم الإنسـانية"، وتم تعديل تسـميتها بمقتضـى الأمر الملكي السـامي رقم (14) لسـنة 2010م لتحمل تسـمية" جائزة عيسـى لخدمة الإنسـانية"، وهي جائزة دولية تمنح كل سـنتين لأفضـل إنجاز في خدمة الإنسانية.

وتقوم رؤية هذه الجائزة على:

- تقدير ومكافأة إسهامات أولئك الذين يريدون تغيير العالم نحو الأفضل من خلال علمهم وعملهم.
- تشجيع المبادرات الإبداعية والحلول المبتكرة للقضايا الإنسانية.
- استعادة الثقة بالروح الإنسانية الخيرة.
- تحقيق عالم أفضل إنسانياً لأجيال المستقبل.

2.جائزة اليونسكو-الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم:

اعتمدت هذه الجائزة في الدورة الثالثة والثلاثين من العـام 2005م للمؤتمر العـام لمنظمـة الأمم المتحـدة للتربيـة والعلم والثقـافـة (اليونسـكو) بإجماع الدول الأعضـاء والبالغ عددها (191)، وتكشـف على الاهتمام الكبير الذي توليه مملكة البحرين للتعليم على مسـتوى العالم ولأثاره على البشرية جمعاء.

وتعتبر هذه الجائزة:

- تكريمًا للأفراد والمنظمات الذين يبادرون بمشروعات مميّزة للنهوض بعمليّتي التعليم والتعلّم في العصر الرقمي.
- مساهمة لإبراز النماذج المتميّزة، و أفضل الممارسات، وسبل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نحو إبداعيّ للنهوض بالأداء الأكاديمي ككل.
- ضمانًا لتقديم تعليم جيّد لكل الفئات في ظلّ ما تواجهه من عراقيل ثقافية و اقتصادية، واحتياجات خاصة، وعدم تكافؤ الفرص، والنزاعات، وذلك من أجل انتفاع الجميع بالحق في التعليم.

تقدم الجائز سنويا لمشروعين بارزين تختارهما لجنة دولية مختصة.

إعداد أ. زينب رضا حسن

3. جائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تتمثل أهم أهداف هذه الجائزة في:

- تحفيز جميع القطاعات للعمل مع الشباب والاستثمار فيه، وتعزيز إبداعاتهم، وتمكينهم من تحقيق أفكارهم ورؤاهم.
- الاعتراف بقدرة الشباب على إيجاد حلول مبتكرة لأهم تحديات التنمية المستدامة في العالم.

4. جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة:

أطلقت جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة بعد نجاح تطبيقها على المستوى الوطني خلال عشر سنوات، من مقر الأمم المتحدة في نيويورك في مارس 2017،

تهدف هذه الجائزة إلى:

- بيان أهمية وتأثير التزام الدول والهيئات، والمنظمات المجتمع المدني بسياسة عدم التمييز ضد المرأة، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل على مختلف الأصعدة.
- الالتزام التام بدعم سياسات وتوجهات العالم للتسريع من وتيرة تقدم المرأة بما يواكب أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

وتتنزل أهمية هذه الجائزة في إبرازها ما تحقق من نجاحات في تطوير مكانة المرأة على المستوى الوطني، وتعميم أفضل الممارسات الفاعلة لتعزيز مركز المرأة على المستوى العالمي، والسعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية ذات العلاقة بتحقيق العدالة بين الجنسين.

أصبح للجائزة صدى عالمي وتفاعل كبير، حيث تزايدت طلبات المشاركة في هذه الجائزة من جهات مختلفة، مؤسسات وجهات حكومية وخاصة وأهلية، و أفراد من حول العالم...

2. إشـــادات دولية بجهود مملكة البحرين في مجال تعزيز التضامن والتعاون الدوليين (مؤشر العطاء الدولي نموذجا):

لم تمر جهود مملكة البحرين في مجال تعزيز التضامن والتعاون الدوليين دون أن تلقى إشادة وتقدير من مختلف دول وشعوب العالم، والمنظمات الدولية، ولعل من أهمها: تقرير مؤشر العطاء الدولي:

1.تعريفه:

هو تقرير سنوي تصدره مؤسسة "تشارتييز آند فاونديشن" الدولية (مؤسسة خيرية مسجلة في المملكة المتحدة، تقدم الخدمات والمساعدة للمؤسسات الخيرية البريطانية والدولية والجهات المانحة)، ويتصل بالعديد من المسائل، بما في ذلك رصد "سلوكيات العطاء" في العالم، ويصنف الدول من خلال ترتيبها وفق مؤشر العطاء الدولي.

آلية إعداد التقرير:

استبانات تطرح من خلالها أسئلة تتصل بالعطاء وسلوكياته.

عينات إحصائية في أكثر من مائة وأربعون (140)، يمثلون حوالي 96% من تعداد سكان العالم، وتمثل هذه النسبة حوالي 5.2 مليار شخص حول العالم.

مرتكزات التقرير:

يعتمد التقرير في رصده لسلوكيات العطاء في العالم على ثلاثة مؤشرات هامة:

- مساعدة شخص غريب.
- التبرع بالمال.
- التطوع.

2.مملكة البحرين في طليعة الدول في ترتيب مؤشر العطاء الدولي:

- صنّف التقرير مملكة البحرين الأولى خليجيا وعربيا، والـ 13 عالميا على مؤشر العطاء العالمي العام 2015، كما صنفها في العام 2018م الأولى عربيا والعاشرة عالميا، علمًا وأن المؤشر صدر للمرة الأولى في سبتمبر عام 2010م.

- ولهذا التتويج العالمي من أعرق المؤسسات الدولية في مجال العطاء والتضامن الإنساني العديد من الدلالات، لعل أهمها تأكيده على:

ترسخ ثقافة العطاء ومساعدة الآخرين عند البحرينيين قيادة وحكومة وشعبا.	توسع مبادرات مملكة البحرين للتخفيف من معاناة آلام الحروب، والكوارث الطبيعية سواء في الداخل أو النازحين خارج بلادهم.
الاعتراف بحجم الجهود التضامنية التي تقدمها مملكة البحرين (الإغاثية والإنسانية) لمختلف شعوب العالم.	تنوع الجهود البحرينية، وعدم اقتصارها على التبرعات والمساعدات والهبات والمنح المالية، لتشمل جميع أشكال العمل التضامن والتعاون الدوليين مثل بناء المستشفيات والمدارس، وحفر الآبار، وتوفير الغذاء والأدوية...

أسأل الله التوفيق للجميع